تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014).

أ. هناء بن جميل
جامعة بسكرة –الجزائر

ملخص.

إن الأزمات والاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينات والتي امتدت آثارها حتى مطلع التسعينات، فضلا عن رغبة الجزائر في مواكبة النظام الاقتصادي العالمي الذي فرض عليها حتمية إعادة النظر في توجهها ورسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية ونجاعة في تحقيق الأهداف العامة لأي دولة كانت، كل هذا جعل الحكومة الجزائرية ملزمة بالقيام بعدد من الإجراءات والإصلاحات بعضها ذاتية وأخرى بمساندة مؤسسات النقد الدولية، وذلك قصد إعادة تأهيل ركائز الاقتصاد الوطني ككل.

ومن أجل ذلك فقد تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات النقدية على المستويين الداخلي والخارجي من خلال إصدار قوانين وتشريعات كان هدفها توفير الجو المناسب لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، التوازن الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

The crises and imbalances that occurred to the Algerian economy during the years of the eighties, and which its severe effects lasted until the early nineties, as well as the desire of Algeria to keep pace with the global economic system that imposed on it the inevitability of reconsidering its direction and draw more effective and efficient economic policies to achieve the general objectives of any country have obliged the Algerian government to carry out a number of actions and reforms (some on its own and others with the support of international monetary institutions) in order to rehabilitate the pillars of the national economy as a whole. For such purposes, the Algerian monetary authorities have claimed responsibility for maintaining cash balances

on the internal and external levels through the issuance of laws and legislation that were aimed at providing the right atmosphere for the recovery of the national economy, and freeing it through the reliance on market mechanisms and reducing the role of the government in economic life.

Key words: economic reforms, the overall objectives of the economic policy, economic balance, the Algerian economy.

مـقـدمـة.

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات الهامة تجلت في تبني إستراتيجية الصناعات المصنعة مع مطلع السبعينات كوسيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني واللحاق بركب التنمية. إلا أنها كلفت الخزينة العمومية أموالا طائلة كانت سببا في مديونيتها وتبعيتها للخارج، لتقع فيما بعد في أزمة حادة أدت إلى تقلص الاستثمارات نتيجة لانخفاض أسعار النفط عام **1986**. ومنه فقد أضحى لزاما عليها القيام بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية سواء تلك التي كانت بإرادة الدولة أو ما يسمى بالإصلاحات الذاتية والتي برزت بوادرها عام **1986** أو تلك المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ابتداء من سنة **1989**.

وقد تواصلت تلك الإصلاحات ليتم أخيرا وليس آخرا تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من **2001** إلى غاية **2014** والتي تضمنت ثلاث برامج خصصت لها الدولة مبلغ **432** مليار دولار، تسعى من خلالها إلى إعادة التوازنات الداخلية والخارجية وبالتالي تدارك التأخر في التنمية في كافة مجالاتها وقطاعاتها.

ومن خلال ما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية التالية:

هل نجحت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وما هي تأثيراتها على تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو ما يعرف بالمربع السحري لكالدور؟.

وللإجابة على هذا التساؤل إرتئينا التطرق إلى النقاط التالية:

1- نظرة عامة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

2- تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق أهداف السياسة النقدية.

3- المربع السحري **لكالدور** في الجزائر.

I-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

تعبر سياسات الإصلاح الاقتصادي عن مجموع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الوطنية لتحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد ومعايير محددة مسبقا، وتختلف مدة الإصلاحات الاقتصادية باختلاف عمق المشاكل والاختلالات القائمة في البلد[1].

فمع تراجع أسعار النفط عام **1986** وانخفاض عائدات الدولة من العملة الصعبة، ظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للخارج الذي لم يرتكز فقط على مجال التصنيع ووسائل الإنتاج بل شمل حتى الإنتاج الزراعي، ومن أجل ذلك فقد عمدت الجزائر إلى القيام بعدد من الإصلاحات يمكن إيجازها فيما يلي:

1-**الإصلاحات الذاتية:** وهي عديدة ومتنوعة كان أولها قانون **12/86** والمتعلق بنظام القروض والبنوك، حيث مُنح للبنك المركزي وظيفته كبنك للبنوك وتم فصله عن نشاطات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. أما الإصلاح الثاني والذي جاء معدلا ومتمما للإصلاح السابق عام **1988** والمتضمن تمتع البنك المركزي ومؤسسات القرض بالاستقلالية المالية واعتبرهما مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية[2].

إلا أنه ومع تدهور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار ارتفاع نسبة خدمة الدين نتيجة تفاقم أزمة المديونية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، فقد أضحى لزاما على الحكومة الجزائرية المضي في إصلاحات أكثر عمقا وشمولية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خصوصا بعد توجه القوى العالمية نحو ما يسمى بالعولمة وتبني خيار اقتصاد السوق، ومنه فقد استنجدت الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية طالبة التمويل اللازم لتسديد ديونها.

2- إصلاحات برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي: بعد فشل الإصلاحات الذاتية التي طبقت خلال الفترة **(86-88)** عمدت الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي، فأبرمت عدة اتفاقيات امتدت من **1989** إلى **1998.**

2-1- الاستعداد الائتماني الأول stand by 1: لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتخطي أزمة المديونية التي واجهتها جراء انهيار أسعار النفط، فتم إبرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة وحصلت الجزائر على **155,7** مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفاد الاقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ **315,2** مليون وحدة حقوق سحب خاصة[3]. وقد

تضمن هذا الاتفاق عدد من الشروط كان أهمها مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة وبالتالي الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، فضلا عن تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها[4].

وقد أحدث هذا الاتفاق تغيرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا تم صدور قانون النقد والقرض عام **1990** والذي أعاد للبنك المركزي سلطته في تسيير السياسة النقدية في ظل استقلالية واسعة لبنك الجزائر.

ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يسير على خطى اقتصاد السوق، إلا أن اختلال الأوضاع الاقتصادية أنذاك حال دون تحقيق أهداف السياسة النقدية، مما أدى إلى تعميق الاصلاحات.

2-2- الاستعداد الائتماني الثاني stand by 2: والذي عقد بتاريخ **3** جوان **1991** لمدة ثمانية عشر شهرا، وحصلت الجزائر على إثرها على **300** مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة إلى أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة شرائح أما الرابعة منها لم تسحب لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه ذلك القرض لأغراض أخرى[5].

وقد جاء هذا الاتفاق لاستكمال برنامج التعديل في معظم المجالات، حيث تضمنت رسالة حسن النية التي أصدرتها الحكومة الجزائرية رغبتها في مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى إصلاح المنظومة المالية وإعطاء الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي في اتخاذ القرارات على أسس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وكذا المراقبة الكمية للقروض، وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية، وضرورة تحقيق فائض في الموازنة العامة وتنويع الصادرات وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل العجز وغيرها[6].فاتخذت على إثرها إجراءات لإصلاح نظام الأجور ونظم الدعم وكذا إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية ووقف التمويل المباشر للدولة للبناء السكني[7].

وقد حاولت الحكومة الجزائرية تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة **(1992-1993)** وعادت للاقتصاد الإداري حيث رفضت إعادة جدولة ديونها، فتأزمت الأوضاع أنذاك بسبب عجز الموازنة العامة الذي بلغ **7,8 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **1993**. وسجلت الصادرات من المحروقات **9794,10** مليار دولار سنة

1992 و **8796,9** مليار دولار سنة **1993**، وبذلك عرف ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ – **30,4** مليار دولار تم تمويله باستهلاك احتياطات الصرف[8].

ومنه فقد تميزت السياسة النقدية خلال هذه الفترة بعدم فعاليتها نظرا لعدم قدرتها على التحكم في مؤشراتها والتي تجسدت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وسلبية كل من معدل النمو الاقتصادي والرصيد الكلي لميزان المدفوعات. وفي ظل هذه الظروف الصعبة وجدت الجزائر نفسها في أحضان صندوق النقد الدولي مرة أخرى مستسلمة لسياساته وقراراته على أمل تخطي أزمتها والمضي بها نحو الاقتصاد العالمي.

2-3- برنامج الاستقرار الاقتصادي: والذي امتد من **1** أفريل **1994** إلى **31** مارس **1995**، وهو برنامج تكييفي قصير الأجل نص على البنود التالية[9]:

-تحقيق معدل نمو يتراوح بين **3 %** و **6%** ؛

-العمل على تقليص التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي؛

-تحرير التجارة الخارجية برفع القيود المفروضة والمتمثلة في الرسوم الجمركية؛

-ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛

-تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار بـ **50 %**؛

-الحد من التوسع النقدي **M2** وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من **10 %** إلى **23,5%**.

وبالتالي أرغمت الجزائر على إعادة جدولة ديونها فتقدمت المرة الأولى أمام نادي باريس نهاية ماي **1994** حيث تم خفض قسط خدمة الدين إلى **35.5%**، والذي ارتفع إلى حوالي **84%** ابتداء من سنة **1995** وعليه تقدمت الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس في جويلية **1995** وتقدمت مرة أخرى أمام نادي لندن، حيث وصلت المبالغ المثبتة بموجب الاتفاقين إلى **7** ملايير و **2,3** مليار دولار على التوالي[10].

إن التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي من خلال اعتماد سياسة نقدية انكماشية أدى إلى تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ترجم في تسجيل معدلات فائدة موجبة ابتداء من سنة 1994، بالإضافة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية بما يتماشى وهدفي تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار. إلا أن ارتفاع أعباء خدمة الدين

وهشاشة الوضع الاقتصادي آنذاك الناتج عن تهاو أسعار النفط أدى إلى عقد اتفاق التمويل الموسع بمساندة صندوق النقد الدولي.

2-4- برنامج التعديل الهيكلي (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998: تحصلت الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي على قرض قدر بـ **1.169.28** وحدة حقوق سحب خاصة أي **127,9%** من حصة الجزائر، ومن بين الأهداف التي يسعى هذا الاتفاق لتحقيقها ما يلي[11]:

-تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ **5 %** من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشيطين التي تقدر بحوالي **4 %**؛

-تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي من **6,9 %** من الناتج المحلي الخام خلال **(1994-1995)** إلى **2,2 %** من الناتج المحلي الخام خلال **(1997-1998)**؛

-مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي وخاصة من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية؛

-تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛

-رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ **5,5 %** من الناتج المحلي ما بين **(1994-1995)- (1997-1998).**

ومن أجل ذلك فقد تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزايدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب.

3-سياسة الإنعاش الاقتصادي. قررت الحكومة في أفريل**2001** وضع برنامج لتدعيم النمو والإنعاش الاقتصاديين والذي خصص له غلاف مالي ضخم موجه أساسا لرفع معدلات النمو الاقتصادي والتقليص من حدة البطالة وبالتالي إعادة التوازن الاقتصادي للبلد.

3-1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، وقد رصد له مبلغ 7 مليار دولار أي ما يعادل **525** مليار دينار جزائري موجهة أساسا لـ[12]:

✓ دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لا سيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي؛

- ✓ تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل، والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية؛
- ✓ إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية لا سيما تلك التي تسمح بسد الحاجات الأساسية للأفراد؛
- ✓ إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل سنوات متتالية من التدهور على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي...

وقد استطاعت السياسة النقدية من خلال هذا البرنامج أن تحقق الاستقرار النقدي دون تحقيق معدل النمو الكفيل باستيعاب مشكل البطالة التي سجلت مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة.

3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): وقد جاء هذا البرنامج مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حجم أكبر للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي **4203** مليار دينار من النفقات العمومية التنموية تجسد في انجازات عديدة نذكر منها[13]:

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية كالفلاحة، الصيد، الموارد المائية وغيرها؛
- ✓ تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- ✓ تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛
- ✓ ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه فضلا عن توسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص؛
- ✓ دعم واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى طرح برنامج الهضاب العليا والجنوب.

وبناءا على ذلك فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي **9.682** مليار دينار جزائري.

لقد أدى اعتماد سياسة نقدية توسعية خلال هذه المرحلة إلى توسع صافي الموجودات الخارجية وارتفاع الكتلة النقدية، مما أدى إلى بروز فائض في السيولة المصرفية والذي أصبح هيكليا بمجرد تنقيد تلك الموجودات الخارجية ومنه فقد قام بنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة الهيكلي تمثلت في استرجاع السيولة لمدة 7 أيام منذ أفريل 2002

واسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر ابتداء من أوت 2005، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة في جوان 2005، فضلا عن ذلك فقد تم تنشيط أداة الاحتياطي الاجباري ابتداء من 2004. وعموما فقد استطاع بنك الجزائر التحكم في التوسع النقدي باستخدام هذه الأدوات باعتبار أن التحكم في التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

3-3-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة **2001**، ثم تواصلت ببرنامج دعم النمو الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبالتالي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية ما يقارب **17,500** مليار دينار، من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الانجاز. وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي **21,214** مليار دينار جزائري (**286** مليار دولار) يشمل شقين هما[14]:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ **9,700**مليار دينار جزائري أي ما يعادل **130** مليار دولار؛

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11,534** مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي **156** مليار دولار.

كما تقرر توجيه **40%** من الغلاف المالي المخصص ضمن برنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى تخصيص **250** مليار دينار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة إلى الأغلفة المالية الهامة الموجهة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، رفع مستويات التشغيل، وتحسين شبكات الإمداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار اهتمام الدولة بعنصر التنمية البشرية.

يمكن القول أن برامج الانعاش الاقتصادي أعطت أولية لجانب الطلب الكلي من خلال اعتماد سياسة نقدية صارمة لتحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في التحكم في التضخم، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة إلى مستويات منخفضة، لكن ارتباط معدل النمو الاقتصادي بالعوامل الخارجية وليس بعوامل الانتاج يجعل المؤشرات الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة على المدى البعيد.

II- تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

إن الوقوف على تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية يمكّن من إعطاء نظرة عامة عن مدى استقرار الوضع الاقتصادي العام في الجزائر.

1-تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في الناتج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[15]. ويتم حساب النمو الاقتصادي على أساس الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال **(1990-2013)**.

جدول رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	1,1	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	5,1	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	1,8	4,8	2,4	2,4	3,6	2,8	3,3	2,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية للبنك المركزي من 2002 إلى غاية 2013.

لقد أثرت الأزمة النفطية عام **1986** بشكل عميق على أداء الاقتصاد الجزائري عموما وعلى معدلات النمو خصوصا والتي انخفاضا حادا من **0,4 %** سنة **1986** إلى **-0,7 %** عام **1987** ثم **-1 %** عام **1988** حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء. ومن أجل ذلك فقد عمدت الجزائر إلى القيام بجملة من التدابير والإجراءات التي تمكنها من النهوض باقتصادها من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي بمساندة مؤسسات النقد الدولية، فكانت خطى التصحيح في البداية بطيئة وجزئية أدت إلى رصد معدلات نمو سلبية خلال الفترة **(1989-1994)** بلغ متوسطها **1,4 %**. كما عززت الحكومة الجزائرية جهودها في التصحيح الاقتصادي الكلي من خلال تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي جديدة بمساندة صندوق النقد الدولي تهدف أساسا إلى تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة، فانطوى البرنامج على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من **3,8 %** سنة **1995** إلى **5,1 %** عام **1998**. وبالمقابل فقد تراجعت معدلات النمو سنتي **1999** و**2000** رغم

ارتفاع أسعار النفط آنذاك، حيث وصل سعر البرميل إلى **28,5** دولار أمريكي عام **2000** وهو ما يدل على هشاشة وعدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية. لذا فقد تطلب ذلك الاستمرار باستكمال الإصلاحات الهيكلية الخاصة بجانب العرض الكلي والقيام بالإصلاحات المؤسساتية التي يتطلبها اقتصاد السوق، وعلى إثرها تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي **(2001-2014)** الذي ركز على محاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومنه فقد سمح ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة بتسجيل معدلات نمو مرتفعة نسبيا تراوحت بين **2%** و**6%** إلا أنها تعد ضعيفة مقارنة بالموارد والإمكانيات التي تتوفر بالجزائر، حيث يستند معدل النمو إلى العوائد النفطية بشكل كبير الأمر الذي يجعلها رهينة تغير أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

2- **تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة:** يقصد بالبطالة التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من توفر القدرة والرغبة في ممارسة العمل غير المتوفر. لقد أسفر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية عن تكلفة اجتماعية باهضة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا ومستمرا حيث انتقلت من **18,1 %** سنة **1989** إلى **28,6 %** سنة **1998**، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، فقد ساهمت اتفاقيات مؤسسات النقد الدولية في رفع معدلات البطالة. الأمر الذي حدا بالحكومة الجزائرية الشروع في إجراءات للتقليص من عدد العمال العاطلين وذلك من خلال وضع برامج جديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها. والشكل الموالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة **(1990-2014)**.

شكل رقم 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

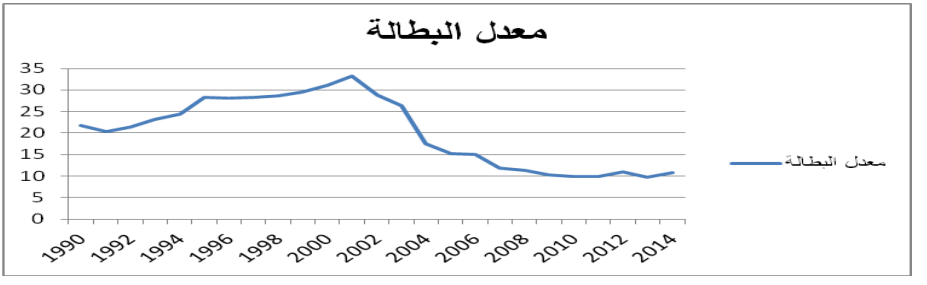

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2013 والديوان الوطني للإحصاء.

algeria statistical appendix, IMF country report n 13/49, february 2013, p13

وعليه فقد تراجعت معدلات البطالة في الآونة الأخيرة نتيجة ارتفاع الاستثمارات والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة منذ **2001** في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى توفير فرص العمل وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث انتقلت نسبة البطالين من **33,2 %** سنة **2001** إلى حوالي **10,6%** سنة **2014**.

3-تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم: تستهدف معظم الاقتصاديات التضخم كظاهرة لها أثارها السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 02: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 **الوحدة: %**

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	5	2,8	0,3	4,2	1,42	2,6	3,6	1,6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	2,5	3,5	4,5	5,7	3,9	4,52	8,89	3,26

المصدر: منشورات بنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2013، الديوان الوطني للإحصاء ONS

لقد أدى تحرير الأسعار عام **1989** بموجب قانون المنافسة والأسعار إلى ارتفاع معدلات التضخم من **9,3 %** سنة **1989** إلى حوالي **32%** سنة **1992**، ليعرف تحريرا واسعا خلال **1994-1998** أدى إلى انخفاضه عام **1996** إلى **18,7 %** واستمر في التراجع ليصل إلى **2,8 %** عام **1999** حيث ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من **10 %** [16]. ويعزى تراجع معدلات التضخم أساسا إلى الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني، وكذا تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة. وقد تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين. واستمر تقلص التضخم ليصل إلى أدنى مستوى له عام **2000** بـ **0,34 %** وفي المقابل فقد أدى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية وبالتالي زيادة معدل التضخم إلى

4,2 % عام **2001**. وعلى الرغم من تطبيق سياسة نقدية وصفت بأنها حذرة، سجلت الجزائر عام **2009** تضخم قدر بـ **5,7 %** ليبلغ ذروته عام **2012** بـ **8,89 %** وتعتبر أعلى نسبة سجلت خلال خمسة عشرة سنة الأخيرة، وذلك نتيجة اعتماد سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة ضخ كمية النقود في الاقتصاد قصد توفير السيولة اللازمة لتمويل وتغطية نفقات المشاريع الاقتصادية، كما ساهمت الزيادة المعتبرة في الأجور في تضخم الأسعار من خلال الزيادة المعتبرة في الطلب الكلي في ظروف تميزت بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية من جانب العرض الكلي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار. وقد ارتفع معدل التضخم إلى **5,1 %** سنة **2015** بعدما سجل انخفاضا عام **2014** قدر بـ **2,92 %** ويعزى ذلك إلى تسارع نمو الكتلة النقدية التي سجلت نسبة **14,4 %** سنة **2015** مقابل **8,4 %** سنة **2014**[17].

4-تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق التوازن الخارجي: يعبر عن التوازن الخارجي بتصحيح الاختلالات التي تمس ميزان المدفوعات، إذ يعد عجز ميزان المدفوعات من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية للدول. حيث سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائض سنتي **1990** و**1991** قدر بـ **6 %** من الناتج المحلي الإجمالي عام **1991** ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي بلغت ذروتها مع بداية التسعينات بـ **24,4** دولار للبرميل سنة **1990**. لكنه شهد بعد ذلك تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى تدهور حصيلة الصادرات بسبب تقلب أسعار النفط انطلاقا من أن المحروقات تشكل أكثر من **98 %** من صادرات الجزائر، كما سمح تنفيذ سياسات انكماشية صارمة لإدارة الطلب الكلي وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة الدولية وتخفيض سعر الصرف الاسمي بانخفاض الطلب على النقد الأجنبي، مما أدى إلى تقلص حجم الواردات التي بلغت **8** مليارات دولار عام **1993** فحقق الميزان الجاري من خلالها فوائض مالية، إلا أن مدفوعات الدين استمرت بالارتفاع حيث بلغت **1,9** مليار دولار عام **1993**. وهو ما حدا بالسلطات العامة إلى ضرورة توسيع برنامج الإصلاح الاقتصادي ليتم عقد اتفاقين أحدهما قصير الأجل والآخر متوسط الأجل يهدف إلى استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تطبيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي[18].

لقد أدى تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي إلى تحقيق عجز في ميزان المدفوعات سنتي **1994** و **1995** نتيجة الإجراءات المتخذة خلال تلك الفترة كتحرير

الواردات، تخفيض قيمة العملة، الأمر الذي انعكس سلبا على نسبة خدمة الدين الخارجي رغم التحسن الطفيف لأسعار النفط عام **1995**. وفي المقابل فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي تحسنا ملحوظا ابتداء من النصف الثاني من التسعينات، حيث أن تعديل ميزان المدفوعات وتحسن الوضعية المالية العامة واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، سمح للجزائر برفع حصيلة الصادرات النفطية باستثناء سنتي **1998** و **1999** أين انخفض سعر البرميل إلى **12,94** دولار سنة **1998** و **17,8** دولار سنة **1999**، وابتداء من سنة **2000** سجل رصيد ميزان المدفوعات فوائض مالية معتبرة إلى غاية **2008** بسبب التحسن الكبير لسعر البرميل من النفط، ثم تراجع بشكل كبير سنة **2009** حيث بلغ **3,8** مليار دولار ثم ارتفع إلى **20,1** مليار دولار سنة **2011** وانخفض بشكل كبير سنة **2013** إلى **0,13** مليار دولار ثم إلى **-5.88** مليار دولار عام **2014**. وعموما نستنتج أن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي يعتمد كلية على قطاع المحروقات ليبقى تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مرهون بتغير أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسة الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي. وفيما يلي شكل يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (**1990-2014**).

شكل رقم02: تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال (1990-2014).الوحدة: مليار دولار

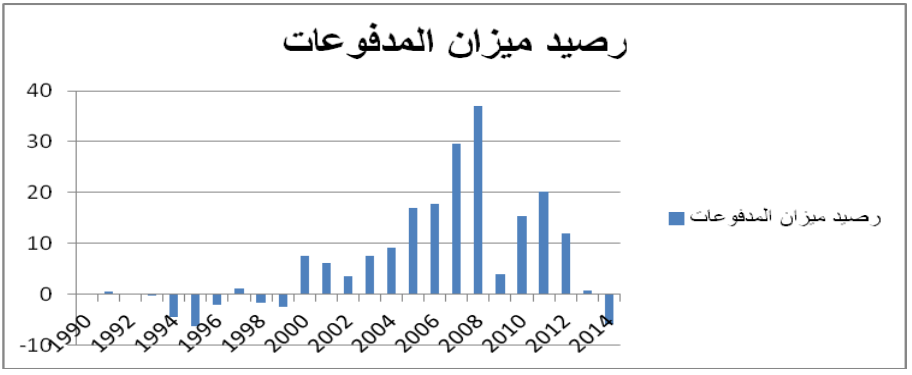

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر من 2002 إلى 2013، ONS

III- المربع السحري لكالدور في الجزائر.

يعبر المربع السحري للاقتصادي الانجليزي **نيكولا كالدور** عن تلك الحالة المثلى التي تتحقق فيها جميع الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وذلك عند مستويات أو معدلات مثلى. وتتمثل تلك الأهداف في " **لا بطالة، لا تضخم، النمو الاقتصادي، توازن ميزان المدفوعات**". إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك تعارض بين تلك الأهداف حيث يتطلب تحقيق هدف التشغيل مثلا تطبيق سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. كذلك يتعارض تحقيق هدف التشغيل مع التوازن الخارجي، ذلك أن تطبيق سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار ومنه ارتفاع تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل وهو ما يخلق عجزا في ميزان المدفوعات[19]. كما أن وجود التضخم في دولة ما يؤدي إلى إعاقة مسيرة التنمية الاقتصادية بشكل عام والنمو الاقتصادي خصوصا، حيث يؤدي الارتفاع الشديد والمتواصل للمستوى العام للأسعار إلى تقليص حجم المدخرات نظرا لفقدان النقود لقوتها الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق وانخفاض حجم الادخار ونظرا لارتفاع الأسعار المحلية فإن المستثمرون يقدمون على استثمار أموالهم في الخارج بدلا من القيام بمشروعات انتاجية محليا، مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي.

1-المربع السحري لكالدور خلال الفترة(1990-1998):

إن تتبع تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي سوف يمكننا من رسم مسار السياسة النقدية ومدى تحقيقها لأهدافها، حيث يمكن تمثيل تلك الأهداف بمربع كالدور من خلال متوسطات متغيرات التوازن الاقتصادي كما يلي:

جدول رقم 03: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال (1990-1998).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م. تضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5
م. البطالة	21,7	20,3	21,4	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6
م. النمو	1,1	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1
م.مدفوعات	0,084	0,529	0,067	0,302	-4,3	-6,20	1,12	1,16	-1,74

المصدر: تجميع الباحثة من مصادر البيانات السابقة.

واجهت السلطات العامة في الجزائر خلال الفترة التي تلت صدور قانون النقد والقرض **10/90** صعوبة في التأقلم مع الأوضاع والمقتضيات التي فرضها هذا الإطار الجديد المعتمد كقاعدة لبناء معالم وأسس اقتصاد وطني جديد يقوم على مبادئ اقتصاد السوق، بعيدا عن الدور المحوري للدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية، فضلا عن اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي فرضتها مؤسسات النقد الدولية من أجل بناء وتنفيذ سياسة تصحيحية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي عصفت باستقرارها اقتصاديا. ومن أجل ذلك فقد تميزت هذه المرحلة بتذبذبات على مستوى التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية عقب تطبيق برامج تقشفية أدت إلى تحسين الوضعية المالية الخارجية للدولة والتحكم في معدل التضخم على حساب معدلات البطالة التي سجلت مستويات جد عالية استجابة لشروط صندوق النقد الدولي التي تقضي باسترداد أمواله بغض النظر عن أثر ذلك على استقرار الاقتصاد الوطني.

شكل رقم 03: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1998)

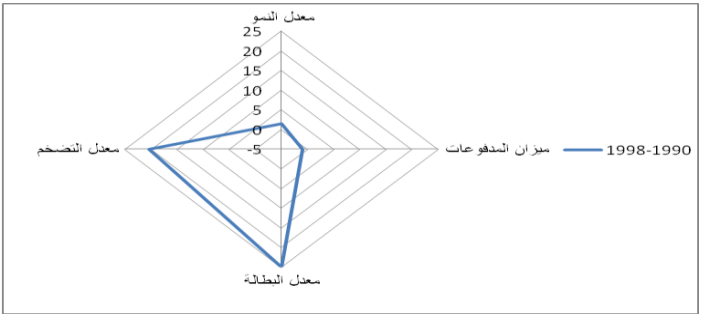

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03 وباستخدام برنامج **Excel**.

فمن خلال مربع كالدور للاقتصاد الجزائري يتضح لنا أن برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية في الجزائر **(1994-1998)** قد ترك أثار ايجابية على التضخم الذي انتقل من **29 %** سنة **1994** إلى **5 %**عام **1998**، أما على صعيد النمو الاقتصادي فقد ساهمت تلك البرامج في عودة معدلات النمو الايجابي الحقيقي، وقد استدام هذا النمو بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي إذ وصل سنة **2003** إلى **6,9 %** ويعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة **1999**. وعموما فقد سمح تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية بتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة وإعادة تشكل احتياطات الصرف وتحسين رصيد ميزان

المدفوعات، فضلا عن انخفاض معدلات التضخم ولكن تم ذلك على حساب التدهور الحاد للقدرة الشرائية واستفحال ظاهرة البطالة.

هذا ما يستلزم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية للاقتصاد الوطني وتبني سياسات تضمن استقرار التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، وتأهيل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله أكثر قدرة على مسايرة متطلبات البيئة المحلية والخارجية، ومسايرة التغيرات الاقتصادية العالمية من أجل الاندماج أكثر في السوق العالمي بأقل تكلفة ممكنة.

2- المربع السحري لكالدور خلال (2001-2014):

لقد صاحب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بمساندة مؤسسات النقد العالمية تكلفة اجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع أدت إلى ضرورة استكمال إصلاحات ذاتية تهدف أساسا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال اعتماد سياسة مالية توسعية تفضي إلى القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وبالتالي ضمان الرفاهية والعيش الكريم للأفراد والمجتمعات.

جدول رقم 04: تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال (2001-2014)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م. التضخم	4,2	1,42	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5
م. البطالة	33,2	28,9	26,3	17,6	15,3	15	11
م. النمو	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	1,8	4,8
م. مدفوعات	6,19	3,66	7,47	9,25	16,95	17,73	29,55
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
م. التضخم	4,5	5,7	3,9	4,52	8,89	3,26	2,9
م. البطالة	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,8
م. النمو	2,4	2,4	3,6	2,8	3,3	2,8	3,6
م. مدفوعات	36,99	3,86	15,32	20,14	12,05	0,134	-1,32

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2013.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة **1999** قد أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برامج تنموية تهدف إلى

تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، حيث ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة وفي المقابل تم تقليص حجم البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا. ويمكن تمثيل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري من خلال متوسطات متغيرات التوازن الاقتصادي الكلي خلال الفترات **(2001-2004)**، **(2005-2009)**، **(2010-2014)** كما يلي:

شكل رقم 04: مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي

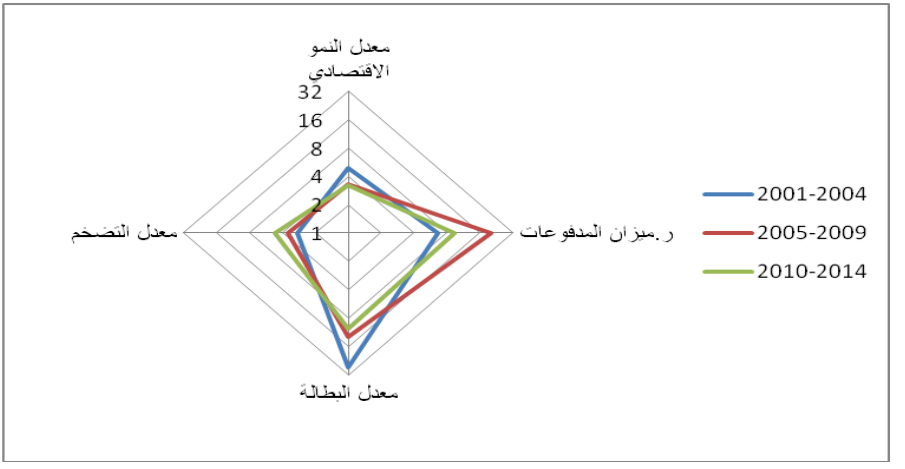

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 وباستخدام برنامج **Excel**.

ومن خلال المربع السحري لكالدور في الجزائر المبين أعلاه نستشف دور برامج الإنعاش الاقتصادي في استيعاب مشكلة البطالة وتحسن رصيد ميزان المدفوعات بفعل ارتفاع أسعار النفط، دون تحقيق النمو الاقتصادي الكفيل بدفع عجلة التنمية المستدامة لهذا تبقى المؤشرات الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. ومن هنا فإن الوضع الاقتصادي للجزائر يستدعي تكثيف الإصلاح الاقتصادي والسياسي بما يضمن إقامة هيكل إنتاجي واقتصادي قادر على تحقيق الاستقرار الكلي أو على الأقل يضمن التوازن الاقتصادي الكلي.

وننوه إلى أن الجزائر قد استخدمت في تمويل مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن

الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب.

خـاتـمـة.

اتسمت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بنجاحها نسبيا فقد استطاعت برامج التصحيح الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية إدارة الطلب الكلي ودعم الملاءة المالية للدولة دون تحقيق زيادة في العرض الكلي؛ ذلك أن الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني هي اختلالات هيكلية تستدعي تبني سياسات اقتصادية هيكلية تساهم في تجسيد أهدافها.

وموازاة مع ذلك فقد بقيت مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي هي الأخرى تعاني من تأخر في الانجاز على الرغم من حجم الإنفاق العمومي الضخم الذي طبع عليها، خاصة وأن الإنعاش لم يظهر في القطاعات المحركة كقطاع إنتاج المواد المصنعة، والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، ومرورا بهشاشة الوضع الاقتصادي الحالي الذي عراه انهيار أسعار النفط وكشف مدى تخبط الحكومات المتعاقبة في إيجاد الوصفة الناجعة لمرض مزمن اسمه الريع البترولي، فقد كان للصدمة البترولية تبعات على الصعيد الاجتماعي حيث أن التهاب الأسعار نتيجة قرار الحكومة مرجعة سعر صرف الدينار أثر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن وإلتهم بشكل سريع حجم الزيادات في الأجور، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وهذا سوف لن يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وبالتالي يقاس نجاح الإصلاحات بمدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق تحسن مستمر في رفاهية السكان عبر تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، لذا فإن أكبر تحدي يواجه الاقتصاد الوطني يتمثل في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى ضرورة إعطاء حيوية جديدة لجهاز الإنتاج الوطني، وكذا فتح المجال أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن تثمين المحروقات بطريقة أفضل وتحريك الصناعة الجزائرية لموارد التجهيز والخدمات. وبالمقابل فإنه لا بد من اتخاذ جملة من الإجراءات والقيام بعدة عمليات تهدف إلى رفع القدرة الشرائية وهذا من خلال المبادرة بخلق مناصب الشغل وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تدعيم بعض المناطق بالطاقات

الإنتاجية وتزويدها بالموارد البشرية اللازمة. **لتبقى إشكالية تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر أمر بعيد المنال.**

الهوامش.

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية**–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 270.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 183.

[3] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،ص 311.

[4] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[5] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **مرجع سبق ذكره**،ص 312.

[6] لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية – دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**–، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2010، ص 225.

[7] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 2013، ص 240،241.

[8] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**–، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1، 2010، ص 222.

[9] مدني بن شهرة، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 118.

[10] **نفس المرجع**، ص ص 120،121.

[11] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

[12] Le plan de la relance économique, **les objectifs du programme**: **http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PLAN_DE_RELANCE_ECONOMIQUE.pdf** p 6.

[13] علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2014**، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة والثبات التشريعي، 25–28 جانفي 2015، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، ص 6.

[14] **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، ص 1. **www.cg.gov.dz/dossier/plan–relance.htm**

[15] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 268.

[16] عبد العزيز طيبة، بلعزوز بن علي، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص 5.

[17] Mohamed Cherif ILMANE, **L'indépendance de la banque centrale d'une économie en transition : le cas de la banque d'Algérie**, le 10 éme colloque internationale sur l'efficacité de la Politique Monétaire dans les PVDs : les éxpériences passées et les défis futurs, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, le 15 et 16 novembre 2015, p 34.

[18] دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11، جانفي 2014، ص 28.

[19] بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.